

الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية من 2014-2025

The Security dimensions of Israeli settlement expansion in the West Bank from 2014-2025

سائد حامد أبو عدوان *

جامعة الاستقلال - فلسطين

saed_adwan@pass.ps

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/08/08

تاريخ الارسال: 2025/07/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية في أعقاب توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، تحقيقاً لأهداف الدراسة المتمثلة بالتعرف إلى الأبعاد الأمنية وراء عملية التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، ومعرفة الإجراءات الأمنية الهادفة للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً، إضافة للإجراءات الأمنية المتبعة من الاحتلال في عزل الضفة عن محيطها العربي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الحالة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن السياسة الاستيطانية هدفت إلى جعل المستوطنات مراكز أمنية دفاعية، وأماكن تجمع للقوات العسكرية الإسرائيلية لاستخدامها في الحروب، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة أبرزها ضرورة اعتبار الاستيطان الأمني الإسرائيلي مشكلة استراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي، وإن إزالته شرط لازم لأي استقرار.

كلمات مفتاحية: الأبعاد الأمنية، الاستيطان الإسرائيلي، الضفة الغربية.

Abstract:

This study aims to examine the security dimensions of Israeli settlement expansion in the West Bank following the suspension of Israeli-Palestinian negotiations, To achieve the study's objectives—namely, identifying the security dimensions behind the settlement expansion process in the West Bank, understanding the security measures aimed at controlling the West Bank militarily and administratively, and analyzing the policies employed by the occupation to isolate the West Bank from its Arab surroundings—the researcher employed a descriptive-analytical methodology.

The study reached several key findings, most notably that settlement policy aimed to transform settlements into defensive security hubs and gathering points for Israeli military forces to be used in times of war. The study concluded with a set of important recommendations, most importantly the need to consider Israeli security-based settlement as a **strategic challenge** in the Arab-Israeli conflict, and that its removal is a necessary condition for any future stability.

Keywords: Security dimensions, Israeli settlements, West Bank.

مقدمة

يشكل الاستيطان الإسرائيلي ظاهرة محورية في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث يقوم هذا الاستيطان على فكر استعماري إحلالي، يهدف إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتهجير سكانها الأصليين لإحلال مستوطنين يهود مهاجرين محلهم، كما تعتبر سياسة التوسع الاستيطاني خاصة في الضفة الغربية، هي المنهجية السائدة للاحتلال الإسرائيلي، إذ كانت بداية عمليات الاستيطان تتركز في الأحزمة الأمنية الاستراتيجية القريبة من الحدود، ثم توسع ليشمل كافة أنحاء الضفة الغربية، وذلك بهدف إجهاد أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وتتجلى هذه السياسة في العديد من المشاريع الاستيطانية التاريخية والمعاصرة، مثل مشروع ألون، ومشروع شارون، وخطة غوش إيمونيوم، وخطة ننتياهو أدربولس، وخطة رعان فايتس. جميع هذه المشاريع تهدف إلى تهجير السكان الفلسطينيين وتوطيد المستوطنين القادمين من مختلف دول العالم في الأراضي المصادرة. (فهيم، 2001: 6)

ويعتبر الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منهجاً استراتيجياً يتبعه الاحتلال بهدف ضم الأراضي وتحويل التجمعات الفلسطينية إلى جزر معزولة، تتجسد هذه الاستراتيجية في بناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الجدران الفاصلة، مما يحكم العزلة حول المدن والقرى الفلسطينية، فمنذ حرب عام 1967، اتخذ الاحتلال الإسرائيلي إجراءات تهدف إلى تحقيق "إسرائيل الكبرى" عبر تغييرات أمنية وجغرافية، ويلاحظ تزايد الدور الأمني للمستوطنات منذ ذلك الحين، سواء في المناطق الحدودية أو في عمق الضفة الغربية، حيث تشكل هذه المستوطنات ومعسكراتها العسكرية نقاط ارتكاز محورية تهدف إلى السيطرة العسكرية والأمنية من خلال تمكين الاحتلال من السيطرة السريعة والفعالة على الضفة الغربية، وعزلها جغرافياً عن محيطها العربي، وتوفير العمق الدفاعي للكيان الإسرائيلي، هذه الممارسات تفرض واقعاً جغرافياً وسياسياً جديداً يهدد استمرارية ووحدة الأراضي الفلسطينية.¹

الإشكالية:

في ظل التوسع الاستيطاني المستمر في الضفة الغربية ومع توقف عجلة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية واستغلال الاحتلال الاسرائيلي لهذه الظروف الراهنة من حرب على قطاع غزة وإيران ولبنان وما يرافقها من تحيز للسياسة الأمريكية وإنشغال المجتمع الدولي بأحداث المنطقة، استمر الاحتلال الاسرائيلي بسياسته الاستيطانية والتي لها أبعادها الأمنية، والديمقراطية، والجغرافية، من هنا تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الأبعاد الأمنية الكامنة وراء التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإجراءات الأمنية للاحتلال الاسرائيلي للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً؟

- ما أهمية اختيار المواقع الجغرافية لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية؟
- ما هي الإجراءات الأمنية المتبعة من الاحتلال في عزل الضفة الغربية عن محيطها العربي؟

الفرضيات

للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية العديد من الأبعاد الاستراتيجية، ويشكل البعد الأمني جوهر هذه العمليات الاستيطانية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى الأبعاد الأمنية الكامنة وراء التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وذلك من خلال استعراض الإجراءات الأمنية الهادفة للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً، وعزلها عن محيطها العربي، والتعرف إلى الأهمية الأمنية لاختيار المواقع الجغرافية لبناء المستوطنات في الضفة الغربية.

منهجية الدراسة

يعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومعرفة أبعادها، من هنا تتبع أهمية استخدام هذا المنهج من خلال تحليل الأبعاد الأمنية للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ومعرفة التطورات والتغيرات التي طرأت على أرض الواقع نتيجة التوسع الاستيطاني، كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع البيانات ووصفها بل يتعدى ذلك لربط المتغيرات ببعضها البعض وتفسير النتائج، وتكمن أهميته هنا لمعرفة وتحليل ما ألحقته هذه السياسات الأمنية من خلق واقع جديد يحد من قيام الدولة الفلسطينية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم اعتماد المحاور التالية:

أولاً: النظرية الأمنية الإسرائيلية.

ثانياً: الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.

ثالثاً: الإجراءات الأمنية الهادفة للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً.

رابعاً: الأهمية الأمنية لاختيار المواقع الجغرافية لبناء المستوطنات في الضفة الغربية.

أولاً: النظرية الأمنية الإسرائيلية

تعتبر نظرية الأمن الإسرائيلي بمثابة المرجع الأساسي الذي يشكل التوجهات والعقائد الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي في إدارة الصراع مع الدول العربية، وبالرغم من أهميتها إلا أنها لم تدون بشكل رسمي ولم تكتسب قوة إلزامية ثابتة للقيادة السياسية العليا، كما أن بعض أهدافها السياسية القومية لم تحدد بوضوح من قبل القيادة

المختصة منذ عام 1948، ومع ذلك فإن غياب التدوين لا يعني عدم وجودها، بل هي مجموعة من المبادئ والقواعد غير المكتوبة شبيهة بالدستور البريطاني.

وتعرف نظرية الأمن الإسرائيلي بأنها المفاهيم التي يتبناها الكيان الإسرائيلي لضمان أمنه، وتتضمن هذه المفاهيم مجموعة من القواعد والمبادئ والأساليب التي تحدد من خلالها التهديدات التي تواجه الكيان الإسرائيلي، مع الأخذ في الاعتبار ترتيب أولوياتها وطرق مواجهتها، وترتكز هذه النظرية على مبدأ الاستغلال الأمثل للقوة الإسرائيلية مقابل تحجيم القوة العربية.²

1- مفهوم النظرية الأمنية الإسرائيلية:

تتأسس نظرية الأمن الإسرائيلي على مفهوم شامل يرتبط بـ "الكتلة الحيوية" للكيان الإسرائيلي، والتي تشمل قدراتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية، والعسكرية. ويضاف إلى هذه العوامل العامل النووي الذي تشير إليه بمفهوم "الرادع الاستراتيجي" دون الإقرار الرسمي بامتلاكها أسلحة نووية، كما أن هذه النظرية لم تكن وليدة اللحظة، بل وضع ديفيد بن جوريون، مؤسس الكيان الإسرائيلي لبناتها الأولى.

وبالرغم من جوهرها الذي يبدو ثابتاً إلا أنها تتسم بالمرونة وقابلية التطور، حيث يرى المسؤولون الإسرائيليون ضرورة وجود إطار عام للمجالين السياسي والعسكري، أطلقوا عليه نظرية الأمن الإسرائيلي، وذلك كنظرية استراتيجية وعسكرية للكيان. هدفها الرئيسي هو حماية الدولة، وإقامة إسرائيل الكبرى، وفرض السلام على العرب من خلال تحقيق أقصى فعالية لقدرات الدولة، وفي مقدمتها القدرة العسكرية.³

بالإضافة لما سبق تسعى هذه النظرية لتحقيق الأمن لشعب قليل العدد في مواجهة بيئة عربية تعتبر معادية لوجود الكيان، وقد أخذ في الاعتبار ضعف الكيان من حيث القوة البشرية (الديموغرافية) ومساحته الجغرافية الضيقة وموارده المادية المحدودة، هذا الواقع دفع الكيان إلى تبني عدد من المبادئ التي شكلت ركائز نظرية الأمن، أبرزها:

- الشعب المسلح: أي أن كل الشعب هو جزء من الجيش.
- نقل الحرب إلى أرض العدو.

وبناءً على هذه الركائز يرى الباحث أن الوجود القومي الإسرائيلي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة جهاز الأمن بمفهومه الواسع، الذي يهدف إلى خلق تفوق متنام وسريع يعالج نقاط الضعف الأساسية للكيان الإسرائيلي، وقد توصل واضعو هذه النظرية إلى حلول لذلك وطبقوها ضمن إطارها العام.⁴

2- الاعتبارات التي قامت عليها نظرية الأمن الإسرائيلية:

تستند نظرية الأمن الإسرائيلي إلى مجموعة من الاعتبارات الجوهرية التي شكلت أسس عقيدتها الدفاعية والاستراتيجية، وتشمل هذه الاعتبارات ضيق الرقعة الجغرافية للكيان وصغر حجمها النسبي، بالإضافة إلى قلة

عدد السكان مقارنة بالمحيط الإقليمي، مع وجود أقليات ذات ولاءات متضاربة، علاوة على ذلك مواجهته لتحدي البعد عن حلفائها وتهديد خطوط مواصلاتها بتغيرات دولية، بالإضافة إلى إحاطتها بدول معادية ترفض وجودها.⁵

ولعل أبرز العوامل الرئيسية التي تتأثر بها نظرية الأمن الإسرائيلي، هي:

أ- الموقع الجغرافي:

يشكل الموقع الجغرافي للكيان الإسرائيلي أهمية استراتيجية بالغة، فهو يمثل جسراً برياً وبحرياً وجوياً يربط بين ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، وحلقة وصل حيوية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، هذا الموقع يمنح الكيان قدرة على التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية ويجعلها نقطة ارتكاز لنفوذ القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، في الشرق الأوسط.⁶

ب- المساحة وشكل الحدود:

شكلت الخريطة الجغرافية للكيان الإسرائيلي بعد حرب عام 1948 على هيئة مثلث طويل وضيق، تبلغ مساحته 20,700 كيلومتر مربع. يبلغ مجموع أطوال حدودها المائية 244 كم (البحر المتوسط، البحر الميت، خليج العقبة)، بينما تتجاوز أطوال حدودها البرية 951 كم (531 كم مع الأردن، 79 كم مع لبنان، 76 كم مع سوريا، 265 كم مع مصر)، ويتسم شكله الجغرافي بكونه شريطاً طويلاً يبلغ أقصى طوله حوالي 415 كم وأقصى عرضه 110 كم، بينما يتقلص عرضه إلى 14 كم فقط في المنطقة الواقعة بين قلقيلية وتل أبيب، هذا الشكل غير الطبيعي يؤدي إلى الافتقار للعمق الاستراتيجي الكافي، مما يجعلها عرضة للتقسيم بسهولة في حال تعرضها لهجوم مفاجئ.

ولقد أدى هذا التناقض بين المساحة الإجمالية وطول الحدود إلى مشاكل استراتيجية حادة، أبرزها نقص العمق الاستراتيجي، هذا النقص أثر بشكل مباشر على العقيدة العسكرية الإسرائيلية، فدفعها إلى الرفض التام للقتال على أراضيها، يعود هذا الرفض إلى قرب مراكزها الحيوية من الحدود وسهولة تمزيق أوصال الدولة بضربات منسقة على مختلف الاتجاهات التعبوية التي تؤدي إلى قلب الدولة، إضافة إلى ذلك، أدى طول الحدود إلى وجود جبهات واسعة قد ترهق القدرات الدفاعية لو اتبعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النمط التقليدي للحماية.⁷

3- التوجهات الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلي:

لا يتوقع أن يتغير جوهر نظرية الأمن الإسرائيلي بشكل كبير في ظل غياب متغيرات استراتيجية حادة، باستثناء ما قد يطرأ وفق عمليات التطبيع مع بعض الدول العربية، ومع ذلك، من المرجح أن يتم تعديل الاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية ومراجعة معظم مرتكزات النظرية لمواكبة متطلبات مرحلة التطبيع الحالية.

وقد نشر الكيان الإسرائيلي الخطوط الرئيسية لنظرية أمنه بمناسبة العيد الخمسين لإنشائها، والتي ارتكزت على مبدأ أن أمن إسرائيل هو أساس السلام، مع منح جيشها حرية العمل الكاملة في أي مكان يستدعي ذلك، ورفض منح الفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي ضمن إطار الكيان، كما نصت على أن المناطق الأمنية الحيوية والمستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، ولضمان بقاء الدولة وسلامة الشعب ومجابهة الإرهاب، تقوم نظرية الأمن الإسرائيلية على عدة مبادئ رئيسية، منها أن إسرائيل لا تتحمل خسارة حرب واحدة، وأنها تتبنى استراتيجية الردع لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، كما تؤكد على تجنب الحرب عبر الوسائل الدبلوماسية في إطار حلول معقولة، وتجنب تصعيد الأزمات في المنطقة، والتصدي للإرهاب.⁸

4- العلاقة ما بين الأمن والاستيطان:

يعتبر المحدد الأمني أساس للسلوك الاستيطاني الإسرائيلي، حيث يستخدم كمبرر لتعزيز القوة العسكرية، وتوسيع السيطرة الجغرافية، ورفض الحقوق الفلسطينية، فمن خلال حجة "الأمن"، يبرر الكيان الإسرائيلي الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة، وإنكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بل ويشعرن إجراءات مثل الإغلاق الأمني والحصار الاقتصادي ضد التجمعات الفلسطينية، كل هذا بهدف إبقاء البعد الأمني محورياً في المفاوضات، حيث يصر الكيان على شروط مثل إنشاء محطات إنذار مبكر ومناطق عازلة، مع التشكيك الدائم في النوايا العربية. كما يمارس التمييز بين "المستوطنات السياسية" (القابلة للتفاوض) و"المستوطنات الأمنية" (التي تعتبر حيوية للدفاع)، مما يبقى على وجود استيطاني مكثف في معظم أراضي الضفة والقطاع، وهذا ما تشهده عملية المفاوضات الحالية لإنهاء الحرب في قطاع غزة، إذ يصر الكيان على الحفاظ على أماكن جغرافية استراتيجية داخل القطاع لضمان أمنه.⁹

أ- الأبعاد الأمنية للاستيطان: الوظيفة العسكرية والجيوستراتيجية

تؤدي المستوطنات الإسرائيلية أدواراً أمنية متعددة، منها:

- **الوظيفة الدفاعية:** تشكل المستوطنات خطوط إنذار مبكر أمام الهجمات المحتملة، وتفتت التجمعات الفلسطينية جغرافياً، مما يضعف أي مقاومة منظمة.
- **السيطرة على الممرات الاستراتيجية:** تحتل المستوطنات مواقع جبلية مرتفعة ومحاور ربط حيوية، مما يسمح بإحكام السيطرة على حركة الفلسطينيين وعزل الضفة الغربية عن محيطها العربي.
- **تعزيز العمق الاستراتيجي:** تقلل المستوطنات من "محدودية العمق الجغرافي" الإسرائيلي، وتوفر حماية للمراكز السكانية والاقتصادية الإسرائيلية.¹⁰

ب- نظرية الأمن الإسرائيلية: الصراع الدائم والحدود الآمنة

تنطلق النظرية الأمنية الإسرائيلية من فرضية أن الصراع مع العرب وجودي دائم، مما يبرر:

- **رفض العقيدة الدفاعية:** نظراً لضيق المساحة الجغرافية يفضل الكيان الاستباق بالضربات العسكرية ("الحرب الخاطفة") لتجنب حرب الاستنزاف.
- **التركيز على الحدود الطبيعية:** مثل نهر الأردن وهضبة الجولان، والتي تعتبر "حدوداً آمنة" يجب توسيعها أو تحصينها بمستوطنات عسكرية.
- **الاستناد إلى القوة النووية:** كما طرح "حاييم أرونسون" فكرة "الحائط النووي" كضمانة نهائية للأمن، إلى جانب شبكة المستوطنات المحصنة.¹¹

وعليه يرى الباحث أن النظرية الأمنية الإسرائيلية تعكس نزعة جغرافية (مكانية) متطرفة، تتجاهل البعد التاريخي والإنساني للصراع. فالمستوطنات ليست مجرد بنى استعمارية، بل هي أدوات لفرض واقع ديموغرافي وعسكري غير قابل للتراجع، تحت شعار "الأمن السرمدي". وبهذا يصبح الاستيطان والهاجس الأمني حلقة مفرغة تعمق الصراع بدلاً من حله.

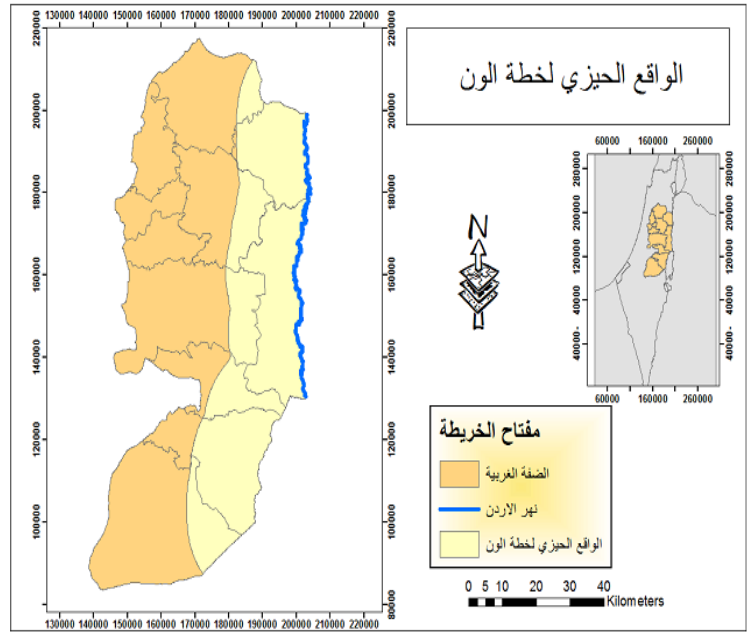
ثانياً: الأبعاد الأمنية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية:

عبر "زئيف جابوتنسكي"، أحد أبرز منظري الحركة الصهيونية عن الجوهر الاستعماري للفكر الصهيوني بقوله: "الصهيونية تعني الاستيطان، وهي تحيا وتموت مع القوة المسلحة للاستيلاء على الأرض"، هذه الرؤية لم تكن مجرد شعاراً أيديولوجياً، بل تحولت إلى سياسة دولة اعتمدتها جميع الحكومات الإسرائيلية، بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية أو السياسية. فمنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، انخرط الكيان الإسرائيلي في تنفيذ مشاريع استيطانية متتالية، بهدف ترسيخ السيطرة على الأرض وتغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي.¹²

وأبرز هذه المشاريع:

- 1- **مشروع آلون (1967):** يعتبر مشروع آلون، الذي طرحه وزير العدل الإسرائيلي يغال آلون، أحد أبرز المشاريع الاستيطانية ذات الطابع الأمني الصريح. وقد ركزت الخطة على:
 - أ- **التكثيف الاستيطاني في الأغوار:** حيث اعتبرت المنطقة الشرقية للضفة الغربية (الأغوار) منطقة أمنية استراتيجية، نظراً لموقعها الحدودي مع الأردن، وشمل المشروع إقامة حزام استيطاني يمتد من بيسان جنوباً حتى الخليل، بطول 115 كم وعرض 20 كم، على طول الضفة الغربية لنهر الأردن.
 - ب- **الأهداف العسكرية والدفاعية:** حيث صممت المستوطنات لتكون بمثابة خط دفاع أول يحمي العمق الإسرائيلي من أي هجوم محتمل من الشرق، وتحويل الأغوار إلى منطقة عازلة تمنع التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية والأردن، وتُضعف أي محاولة لإنشاء كيان فلسطيني متصل.
 - ت- **التأثير الديموغرافي والسياسي:** ساهم المشروع في تقطيع أوصال الضفة الغربية، مما يعيق إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة متصلة، كما رسخ فكرة أن المستوطنات في الأغوار ليست استيطانية فحسب، بل ضرورة أمنية لإسرائيل، وهو ما استمرت الحكومات الإسرائيلية اللاحقة في التمسك به.

خارطة رقم (1) خطة ألون



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

الشكل السابق هو رسم توضيحي للواقع الحيزي لخطة ألون الاستيطانية، والتي يشكل محورها الاستيطاني البناء في منطقة الاغوار كما هو موضح بالألوان.

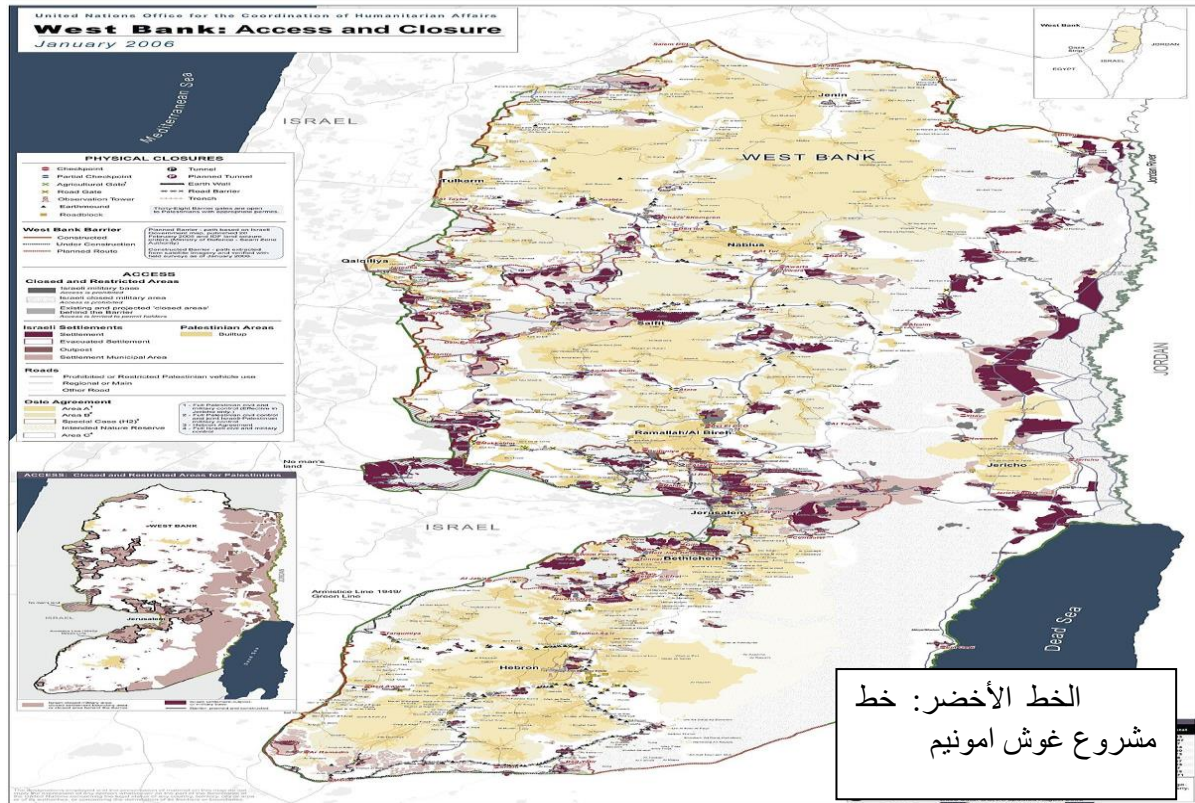
2- مشروع غوش أمونيم (1974): يُنسب المشروع لحركة غوش أمونيم وهي الجيل الفتي من المتدينين القوميين الذين أسسوها كحركة سياسية اجتماعية متدينة واستيطانية، هدف المشروع للقضاء على فكرة إقامة دولة ثنائية القومية، وذلك من خلال تركيز الاستيطان على طول الخط الرئيسي الممتد من نابلس إلى الخليل، وكانت أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام الله هي ثلاث مستوطنات تم بنائها بداية عام 1977 كدوميم، عوفره، ومعالیه أدوميم ووصل اليوم عدد مستوطنات المشروع 120 مستوطنة.

تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية فيها، وذلك لسد المشاريع الأخرى ومن أجل تحقيق الأهداف الأمنية المتمثلة:

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
- السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية لأغراض أمنية.
- شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات.¹³

خارطة رقم (2) خطة غوش أمونيم

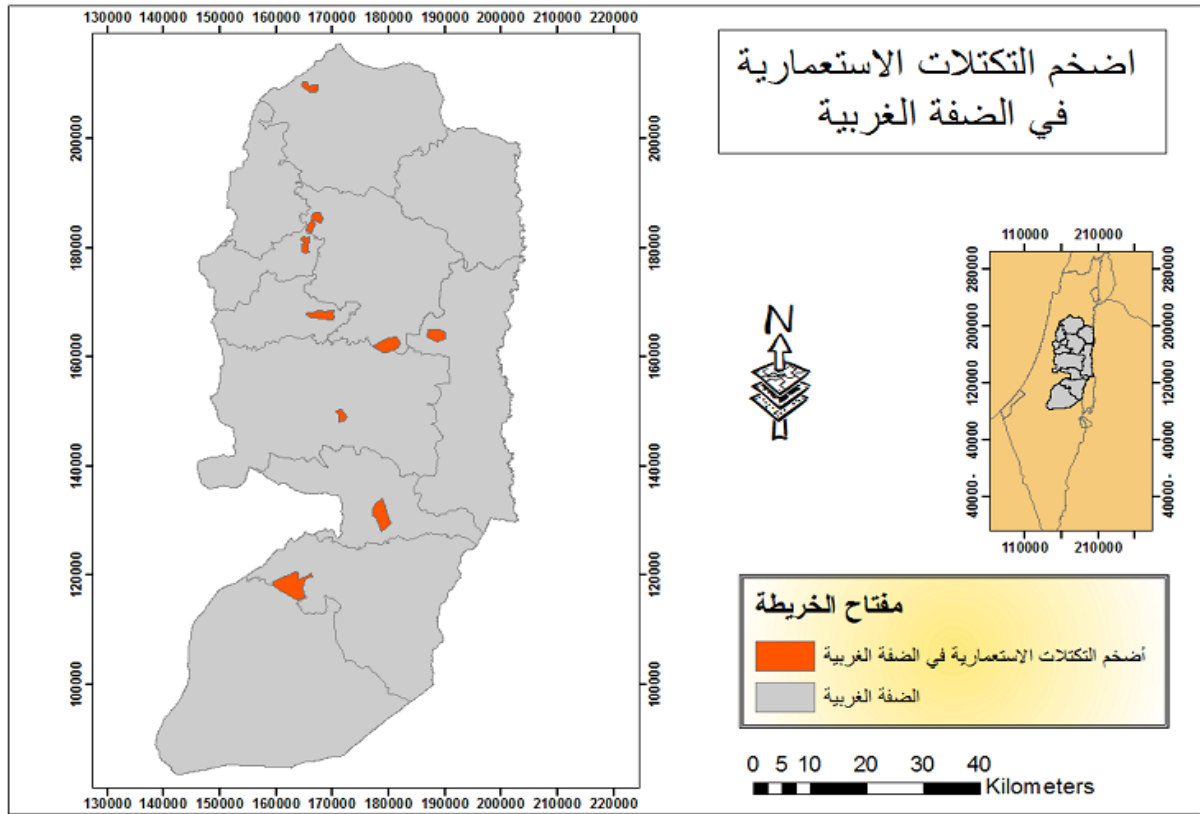
الخارطة توضح خط مشروع غوش أمونيم والذي يتمثل باللون الأخضر كما هو موضح بالخارطة.



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

3- مشروع دروبلس (1978): يُنسب المشروع إلى متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، يهدف المشروع إلى إقامة 70 مستوطنة في الضفة الغربية في أماكن استراتيجية، ولكي لا تكون المستوطنات معزولة، يجب بناء مستوطنات جديدة قرب كل مستوطنة وبهذا تتشكل كتل استيطانية تؤدي الغرض الأمني منها. ومن أهم المبادئ التي قام عليها المشروع هو أن الاستيطان في مختلف أنحاء أرض إسرائيل هو من أجل الأمن.

خارطة رقم (3) الكتل الاستيطانية في الضفة الغربي



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

4- مشروع شارون الاستيطاني (1983-1987): التوسع عبر "الأعمدة الفقرية"

تبنى أرييل شارون مشروعين استيطانيين رئيسيين، وهما:

• مشروع العمود الفقري المزدوج: (1983)

يهدف إلى إقامة عمودين استيطانيين متوازيين، الأول على السهل الساحلي، والثاني من الجولان حتى شرم الشيخ، مع تركيز على غور الأردن ومرتفعات نابلس والخليل، كما شمل تكثيف الاستيطان في القدس وربط المستوطنات بين الساحل والأغوار.¹⁴

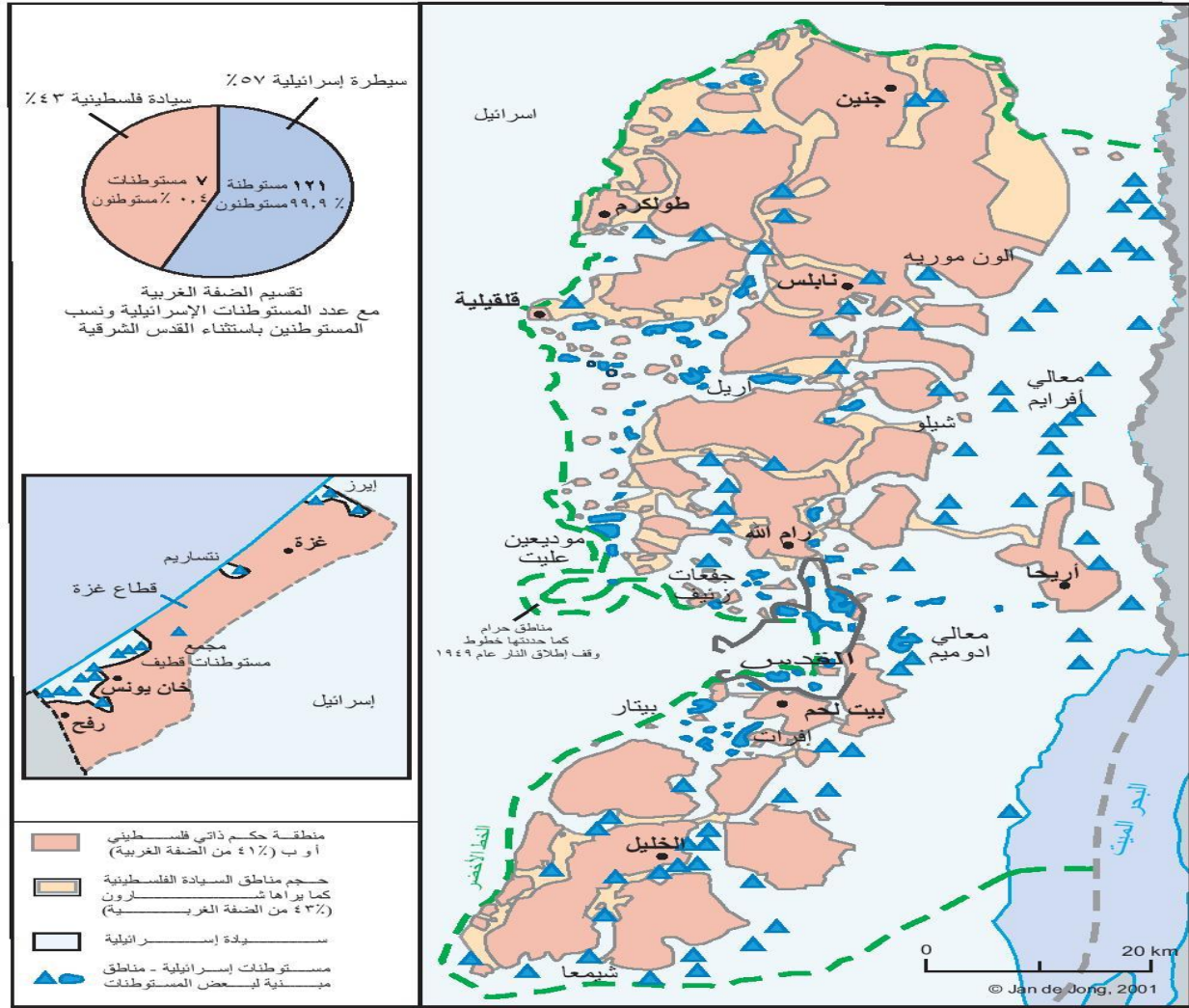
• مشروع "السبع نجوم: (1987) "

يسعى هذا المشروع لإضافة 130 ألف مستوطن (100 ألف في الضفة، (20 ألف في الجولان، (10 ألف في غزة، هذا المشروع قسم الضفة إلى أربعة أعمدة أفقية، مع إنشاء كتل استيطانية مترابطة تمهيدا لضمها:

- كتلة اللطرون (4) مستوطنات جديدة حول "هارادار.
- كتلة غرب رام الله (12) مستوطنة قائمة + 4 جديدة بمركزية "مبوحورون.
- حزام المثلث الشمالي (13) مستوطنة قائمة + 7 جديدة بين كفر قاسم وقلقيلية.

ركز على تواصل المستوطنات على طول خط الرابع من حزيران لعام 1967 ، من القدس شمالاً حتى طولكرم، هذه المشاريع رسخت التجزئة الأفقية للضفة، وحولت الاستيطان إلى أداة لتعطيل قيام دولة فلسطينية متصل.

خارطة رقم (4) خطة تنفيذ مشروع شارون الأول والثاني



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

5-مشروع نتياهو (الون+) 1996: ينسب المشروع لرئيس الوزراء نتياهو، والذي تحدث عن خطوطه الحمراء إزاء التسوية مع الفلسطينيين من خلال ثلاث لاءات: لا للدولة الفلسطينية، لا لإعادة الانتشار، لا لوقف الاستيطان. وهو مشروع أمني استيطاني يتناول رسم للحدود الشرقية والتي تتمثل بنهر الاردن كحد شرقي لدولة إسرائيل، إضافة لتقديم خرائط للاحتفاظ ب 70% من أراضي الضفة الغربية.¹⁵

6-مشروع الخطوط الحمراء - خريطة الجيش للمصالح الاستراتيجية (1997): تقوم الخطة على خطوط حمر لا يمكن التنازل عنها للجيش الإسرائيلي، يتعلق الخط الأحمر الأول بمصادر المياه الجوفية والتي لا يمكن

أن تتخلى إسرائيل عنها، أما الخط الثاني يتعلق بإعتبارات الأمن والاستيطان وهي السيطرة على أراضي من منظور أمني ولا يمكن التخلي عنها. والعمل على تقسيم الضفة إلى خمس مناطق مفصولة عن بعضها البعض بمناطق سيطرة أمنية - استيطانية، والمناطق هي جنين ونابلس، ورام الله، والخليل، وأريحا وهذا يحقق:

أ- سيطرة إسرائيلية كاملة على طول منطقة الأغوار.

ب- عزل كامل لشريط حدودي على امتداد خط الرابع من حزيران 1967.

ج- ضمان معابر واسعة تربط الخط الأخضر بالأغوار.

د- مناطق عمق جغرافي وسط الضفة الغربية.

هـ- فصل مدينة القدس عن الضفة الغربية بالكامل.¹⁶

7- مشروع جدار الفصل العنصري (1995-2001)

هذا المشروع قائم على مبدأ التوسع تحت غطاء الأمن، حيث تبنت حكومة رئيس الوزراء إسحاق رابين ووزير الأمن موشيه شاحال مشروع جدار الفصل، رداً على العمليات الفدائية الفلسطينية داخل الخط الأخضر بعد اتفاقيات أوسلو، غير أن الهدف الجوهري تجاوز المبرر الأمني المعلن، ليركز على:

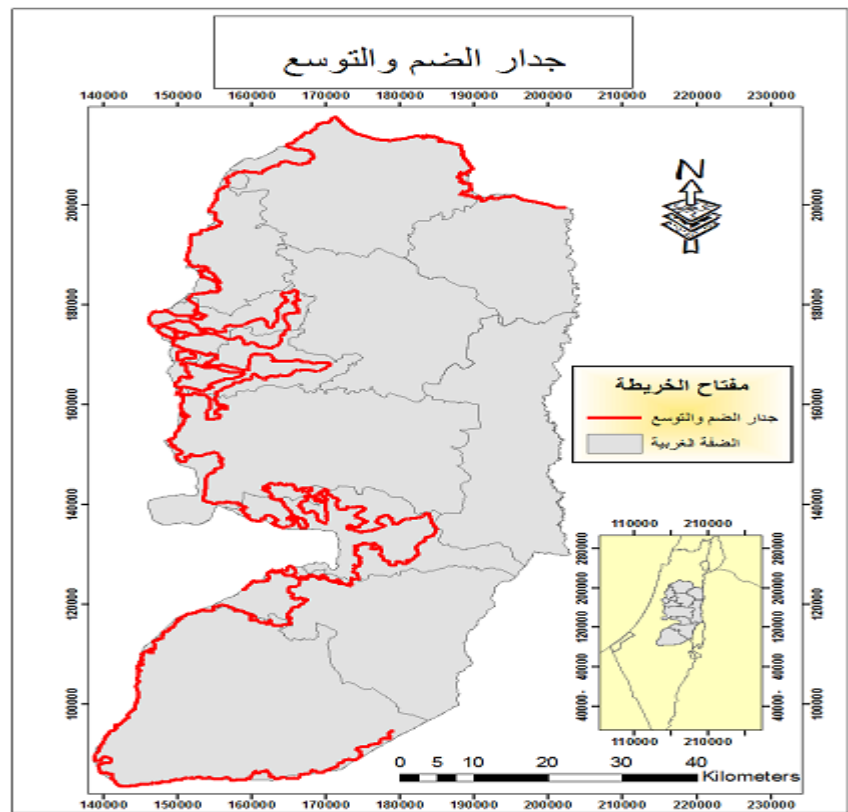
- ترسيخ الطابع اليهودي للدولة عبر فصل ديمغرافي قسري، بعزل التجمعات الفلسطينية عن مستوطنات الضفة.

- ضم الكتل الاستيطانية الكبرى (مثل أريئيل ومعاليه أدوميم) عبر إحاطتها بخطوط دفاعية وربطها بالعمق الإسرائيلي.

- حماية المستوطنين عبر تحويل الجدار إلى درع عسكري يحاصر الفلسطينيين، بينما يسهل التوسع الاستيطاني وسهل من حركتهم بين المدن.

حيث يبلغ طول الجدار 757 كم، 92% منها يتوغل داخل الضفة الغربية، ما يؤكد دوره كأداة لتهويد الجغرافيا الفلسطينية تحت ذريعة الأمن.¹⁷

خارطة رقم (5) مسار جدار الفصل العنصري



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

ثالثاً: الإجراءات الأمنية الهادفة للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً.

في ظل تعدد أبعاد التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية سواء الاقتصادي والديمقراطي والجغرافي والأمني، يلاحظ بأن البعد الأمني هو جوهر هذه الأبعاد، إذ يعتبر الاستيطان شكل من أشكال الحماية الأمنية للكيان الصهيوني، فالمستوطنات الاسرائيلية هي خط الدفاع الأول لحماية هذا الكيان من خلال ما تحتويه هذه المستوطنات من ثكنات عسكرية تحوي الآليات عسكرية قادرة على إحكام السيطرة الأمنية والعسكرية على الأرض بحكم تمركزها الجغرافي المدروس، إضافة لذلك يمكن ملاحظة شبكة الشوارع الالتفافية التي تربط هذه المستوطنات بالمدن الاسرائيلية المحتلة عام 1948 ومدى تقسيمها للمناطق الفلسطينية وعزل بعضها خلف هذه الشوارع وذلك تحت مسوغات أمنية.¹⁸

من هنا يمكن تلخيص أبرز الإجراءات الاسرائيلية الهادفة للسيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً والتي تتمثل بالحواجز الاسرائيلية والشوارع الالتفافية، والتي سوف يتم شرحها بالتفصيل خلال هذا المبحث من الدراسة وذلك على النحو الآتي:

1- الحواجز الاسرائيلية:

على الصعيد الجيوسياسي اتخذ الإحتلال من الحواجز وسيلة لتقسيم الضفة الغربية وتمزيقها وعزلها عن بعضها البعض، والحيولة دون تواصل أجزائه. وهو بهذا يضع العراقيل في وجه قيام الدولة الفلسطينية، منتهجاً

سياسة عدم ربطهما لغايات استراتيجية تتمثل في تأمين قدر كاف من السيطرة والتحكم له. إن اختيار المنطقة الجغرافية عند بناء القواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية له دلالة عسكرية وأمنية قادرة على إحكام السيطرة على الضفة الغربية وتقسيمها بحكم الحواجز لخمسة أجزاء رئيسية تتمثل:¹⁹

أ- حاجز الكونتير الذي يفصل المناطق الجنوبية في الضفة الغربية عن باقي أجزائها:

يعتبر حاجز الكونتير المقام على أراضي بلدة السواحة الشرقية من الحواجز الأمنية الإسرائيلية، يسيطر هذا الحاجز على الطريق الوحيد الذي يربط مدن شمال الضفة الغربية بجنوبها (بيت لحم والخليل)، بهذه السيطرة تتحكم قوات الاحتلال بحركة وتقل المواطنين بين شمال الضفة الغربية وجنوبها وتفصل الشمال عن الجنوب بشكل كامل.

ب- حاجز زعتره وحوارة والذي يشكل محور ربط بين الشمال والجنوب والوسط:

يعد حاجز زعتره المقام جنوب نابلس من أخطر الحواجز العسكرية والأمنية، بحيث يفصل الضفة الغربية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وفي حال إغلاقه يتم فصل الضفة الغربية عن بعضها البعض بشكل كامل، فهو يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، كما يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين غرب الضفة الغربية وشرقها.

ت- حاجز الحمرا والذي يفصل شمال غرب الضفة الغربية عن الأغوار الشمالية:

يقع حاجز الحمرا جنوب شرق طوباس في منطقة الأغوار وهو يعمل على فصل المدن الفلسطينية الشمالية عن منطقة الأغوار الشمالية.

ث- حاجز معاليه افرام والذي يفصل شمال الضفة الغربية عن الأغوار الجنوبية والشمالية:

يقع حاجز معاليه أفرام شمال شرق منطقة الأغوار وهو من أهم الحواجز الأمنية الإسرائيلية والذي يعمل على فصل مدن شمال الضفة الغربية عن الأغوار الجنوبية والشمالية بشكل تام.

ج- حاجز قلنديا والذي يفصل شمال ووسط الضفة الغربية عن مدينة القدس:

يقع حاجز قلنديا جنوب مدينة رام الله على أراضي بلدة قلنديا، وهو حاجز عسكري يفصل شمال الضفة الغربية عن مدينة القدس بشكل تام.

يمثل البعد الأمني أحد أهم أهداف الحواجز الإسرائيلية كإجراء استراتيجي للسيطرة على الضفة الغربية وتقسيمها، وبذلك كان لما قامت به إسرائيل في هذا المجال الكثير من التأثيرات على الشعب الفلسطيني، الذي يدفع يومياً ثمن بقاء هذه الحواجز عبر الحصار الخانق والتحكم بحركة المواطنين والقتل، ويرتبط كل حاجز من هذه الحواجز بمستوطنة قريبة منه تشكل نقطة الارتكاز الأولى في الحرب الشاملة التي يشنها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، فاستفاد الاحتلال من هذه الحواجز المقامة على الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن الفلسطينية لقطع هذه الطرق، ومنع حركة المواطنين الفلسطينيين عليها، بالإضافة لإعتبار هذه الحواجز نقطة انطلاق للحملة العسكرية الضخمة التي تشنها لاجتياح المدن الفلسطينية، وشكلت ركيزة للحشودات الإسرائيلية،

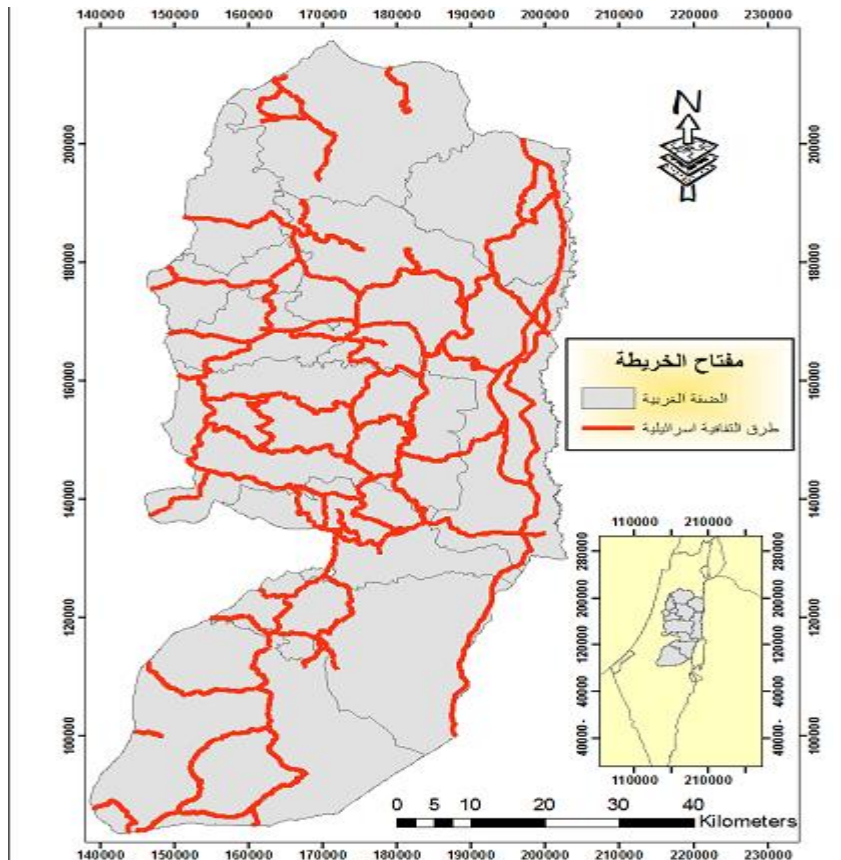
ونقاط مراقبة للمدن والقرى الفلسطينية. كما وتشكل هذه الحواجز أوكاراً للمخابرات الإسرائيلية ونقاط لرصد حركة الفلسطينيين ومتابعتهم، حيث توجد قواعد ضخمة للرصد والمراقبة ولتشغيل الطائرات بدون طيار.²⁰

2- الشوارع الالتفافية:

تعتبر الشوارع الالتفافية واحدة من الأساليب الإسرائيلية المتبعة من أجل السيطرة على الضفة الغربية أمنياً وعسكرياً، ولها دور أساسي ومهم في ربط التجمعات والمستوطنات والبؤر الاستيطانية بعضها ببعض، كما وتلعب دوراً كبيراً في فصل وتفتيت المدن الفلسطينية عن بعضها البعض وعن قرأها. لذلك فقد استولت على ما يزيد عن (800) كم من الأراضي الفلسطينية لشق هذه الطرق.

تقام هذه الطرق بشكل رئيسي لخدمة أهداف عسكرية لصالح جيش الاحتلال، كما وتقام تمهيداً لإقامة بؤر استيطانية جديدة في موقع جغرافي ذي خصائص حيوية تتناسب وشروطهم الأمنية، أو من أجل خدمة مستوطنات مقامة مسبقاً، ويبين الشكل التالي امتداد الطرق الالتفافية داخل الضفة الغربية.²¹

خارطة رقم (6) امتداد الشوارع الالتفافية الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

وبالنظر إلى خريطة الطرق الالتفافية يتبين أنها أعدت بإحكام وتخطيط، ويظهر ذلك من خلال ربط المستوطنات بعضها ببعض مما يوهم الناظر بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية من المدن والقرى الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومقطعة الأوصال، كما أن هذه الطرق ستعمل على الحد من التوسع والتمدد للمدن الفلسطينية.

رابعاً: الأهمية الأمنية لاختيار المواقع الجغرافية لبناء المستوطنات في الضفة الغربية:

نظرت إسرائيل إلى الاستيطان كعنصر أمني، حيث اتجهت السياسات الاستيطانية الأولى إلى التركيز على الاستيطان في المراكز الاستراتيجية والمسيطرة، وحاولت الربط بين الاستيطان والأمن لتبرير التوسع الإسرائيلي من خلال ربط موضوع الاستيطان بالحدود الآمنة، وأن المستوطنات تشكل سوراً أمنياً لإسرائيل، ولذلك بنيت على شكل أحزمة دائرية متصلة ومحصنة هدفها دعم القوات العسكرية على الخطوط الأمامية، ومجابهة العمليات الفدائية عبر الحدود، والسيطرة على المناطق الاستراتيجية.²²

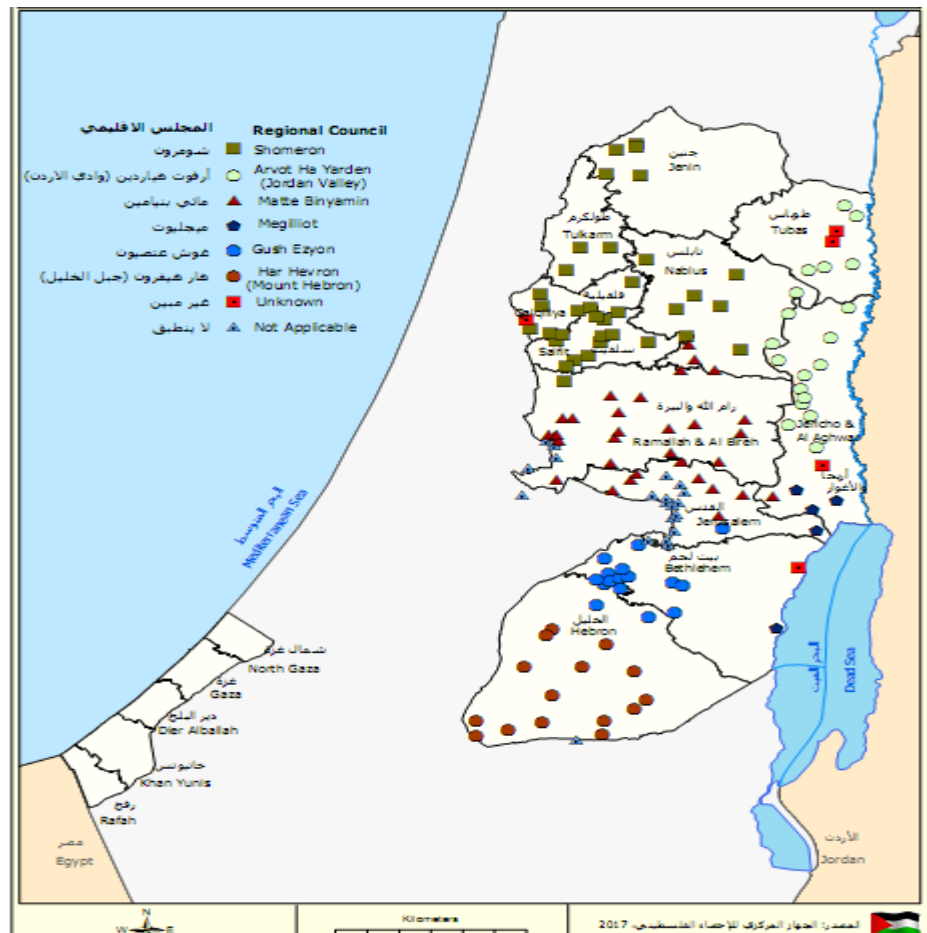
كما أن الاستيطان لعب دوراً هاماً في تحديد حدود إسرائيل منذ بداية الوجود اليهودي في فلسطين، إذ أخذت عمليات الاستيطان الذي غلب عليها الاعتبارات الأمنية شكلاً مخططاً لخلق نواة وتجمعات استيطانية في مواقع استراتيجية رئيسية لكي تكون قادرة على التمدد والتوسع مستقبلاً، وقد امتدت هذه التجمعات من الجليل الشرقي حتى الساحل الفلسطيني، ثم محاولة تطويق فلسطين من الحدود الشمالية وغور الأردن في الشرق وحتى الحدود الجنوبية في النقب وعلى ساحل البحر الميت. بهذا الشكل يلاحظ أن توزيع الاستيطان الأمني في الضفة الغربية مقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

- أ- منطقة أمنية شرقية على امتداد الأغوار بحيث تفصل 22% من الضفة الغربية، وتضم 40 مستوطنة.
 - ب- منطقة أمنية غربية وتفصل ما نسبته 23% من الضفة الغربية.
 - ت- منطقة الوسط الفلسطيني وهي منطقة المدن والتجمعات الفلسطينية وتبلغ مساحتها ما يقارب 55% من مساحة الضفة الغربية، عملاً أن هذه المنطقة مقسمة إلى مناطق بفعل الحواجز الإسرائيلية المنتشرة فيها.²³
- من هنا يرى الباحث أن إختيار الموقع الجغرافي عند بناء المستوطنات له أهمية أمنية وهذا ما يلاحظ على أرض الواقع بأنه يتم بناء المستوطنات فوق قمم الجبال والمناطق المرتفعة وهو ما يسهم في عملية التواصل بين المستوطنات، إضافة إلى تحقيق درجة كبيرة من الحماية الأمنية للمستوطنات، وبناء على ما سبق تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أدوات استراتيجية لتعزيز الأمن الإسرائيلي، حيث تساهم في فرض واقع ديموغرافي وجغرافي يخدم أهداف الاحتلال، من حيث:

- 1- تستخدم المستوطنات لفرض حدود مؤقتة على الفلسطينيين وعزل الضفة الغربية عن محيطها العربي عبر الطرق الالتفافية والجدار العازل، ما يعيق التواصل الجغرافي ويحد من فرص إقامة دولة فلسطينية متواصلة.

- 2- تلعب المستوطنات دوراً في تأمين الحدود، خصوصاً في منطقة غور الأردن التي تعتبرها إسرائيل بوابة أمنية حساسة، وقد تم تعزيزها بمستوطنات عسكرية وفق خطة ألون بعد عام 1967.
- 3- تستخدم المستوطنات لفصل القدس عن محيطها الفلسطيني، كما في حالة مستوطنة معاليه أدوميم، لقطع الطريق أمام جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.
- 4- يتم توظيف هذه المستوطنات كنقاط أمنية واستخبارية لجمع المعلومات والتجسس على الفلسطينيين. وعليه، تُعتبر المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ما يفسر تمسك إسرائيل بها ورفضها لأي حلول سلام لا تضمن أمنها المطلق.

خارطة رقم (7) اختيار الموقع الجغرافي للمستوطنات وفق أبعاد أمنية



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) - مركز أبحاث الأراضي 2010

الخاتمة:

بالرغم من التحديات الجغرافية والديموغرافية، نجح الكيان الإسرائيلي في تطوير مفاهيم أمنية هجومية ضمن له البقاء والتوسع والهيمنة، حيث قام جيشها على عقيدة الردع والحسم وليس الدفاع، ويعتبر البعد الأمني جوهر السياسة الاستيطانية، إذ تم اختيار مواقع المستوطنات وبنائها وفق اعتبارات استراتيجية تضمن حماية الحدود وتقسيم الضفة الغربية، بما يخدم التفوق الإسرائيلي ويعزز السيطرة الأمنية على الأرض.

من هنا خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- 1- أن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية هدفت إلى تحويل المستوطنات إلى مراكز أمنية وعسكرية، تُستخدم للهجوم والمراقبة والسيطرة على المناطق الفلسطينية.
 - 2- لعبت هذه السياسات الاستيطانية في بعدها الأمني دوراً في ربط المناطق المحتلة عام 1948 بالمناطق المحتلة عام 1967، وتعمل كمحطات إنذار مبكر.
 - 3- تم اختيار مواقع المستوطنات لأهداف أمنية استراتيجية تتعلق بتقسيم الضفة الغربية وعزلها عن محيطها العربي.
 - 4- ساهمت هذه السياسات في تكريس الاحتلال كواقع دائم له مرتكزاته الأمنية، مما أعاق عملية السلام وقيام دولة فلسطينية مستقلة. إضافة لذلك، استغلت إسرائيل التحولات الإقليمية والدولية لتعزيز أمنها وتبرير توسعها الاستيطاني.
- التوصيات:**

- 1- ضرورة اعتبار الاستيطان الأمني الإسرائيلي مشكلة استراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي، وإن إزالته شرط لازم لأي استقرار.
 - 2- إعداد برامج إعلامية واسعة النطاق موجهة للعالم، لبيان مخاطر الاستيطان والكشف عن بعده الأمني في تقسيم الضفة وفصلها عن محيطها العربي وأنه يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان ومصدراً يهدد الأمن ونمو المجتمع واقتصاده.
 - 3- ضرورة قيام القيادة السياسية الفلسطينية وخصوصاً وزارة الخارجية الفلسطينية ببناء استراتيجية سياسية وطنية ذات طابع دبلوماسي هجومي في المحافل الدولية على الإحتلال ومشاريعه الاستيطانية، وذلك من خلال بلورة فكرة عقد مؤتمر دولي يعقد في أوروبا برعاية جامعة الدول العربية، لتتوير الرأي العام الأوروبي وصانع القرار الأوروبي بمخاطر الاستيطان وأبعاده الأمنية وانعكاساته السلبية على الأمن والاستقرار في الضفة الغربية والعالم، وأنه مبرر مشروع للمقاومة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي.
 - 4- العمل على محاصرة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، من خلال تفعيل أسلوب المقاومة الشعبية كاستراتيجية وطنية لكافة الأحزاب والحركات الفلسطينية، وتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم، إضافة لحشد أوسع التحالفات الدولية ضد المشاريع الاستيطانية ومقاومتها، وتفعيل المقاطعة العربية والدولية للمستوطنات ومنتجاتها.
 - 5- ضرورة تشجيع الاستثمار والاهتمام ببناء المشاريع السكنية والعمرانية في المناطق القروية بهدف زيادة الكثافة السكانية ومحاصرة التغول الاستيطاني في الضفة الغربية.
- الهوامش:**

¹ محمد المصري. نظرية الأمن الإسرائيلي، طبعة 1، مركز الدراسات الفلسطينية، رام الله. 2008، ص14.

- ² المرجع نفسه، ص32.
- ³ المرجع نفسه، ص43.
- ⁴ مرتضى ابراهيم. الأمن القومي الإسرائيلي في تطورات المفاهيمية والعملائية، مركز باحث للدراسات، بيروت. 2006، ص23.
- ⁵ صالح العاجز. نظرية الأمن الاسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي، مؤسسة النيروز، عمان. 1989. ص47.
- ⁶ صلاح الدين منصور. الأمن القومي الاسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين 1991-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة. 2012، ص37.
- ⁷ أنظر: عمر أبو عامر. ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، طبعة 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. 2009.
- ⁸ صلاح الدين منصور، مرجع سبق ذكره، ص76.
- ⁹ نظام بركات. الترابط بين الاستيطان والسيادة، مجلة المستقبل العربي، العدد 155، مصر. 1992. ص18.
- ¹⁰
- ¹¹ نظام بركات. الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1988. ص23.
- ¹² حسن أيوب وآخرون. الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت. 2006. ص111.
- ¹³ المرجع نفسه، ص73.
- ¹⁴ عبد الحافظ دبابسة. التحليل الحيزي لانتشار البؤر الاستعمارية العشوائية والمستعمرات في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين. 2017، ص43.
- ¹⁵ حسن أيوم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص125.
- ¹⁶ المرجع نفسه، ص147.
- ¹⁷ عبد الحافظ دبابسة. مرجع سبق ذكره، ص87.
- ¹⁸ خليل التفكجي. الاستيطان في الضفة الغربية - الهدف والنتيجة، مجلة الكاتب، مصر، العدد 141. 1992. ص65.
- ¹⁹ نادر أبو حسنة. الاستيطان الاسرائيلي وجغرافية الحكم الذاتي، شؤون فلسطينية، رام الله. 1992. ص85.
- ²⁰ بهاء جبر. تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 2005. ص76.
- ²¹ بوتول، مندلسون. الأمن الاسرائيلي الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، ترجمة محمد صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس. 1995. ص87.
- ²² إبراهيم بلال. الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 2010. ص56.
- ²³ عبد الحافظ دبابسة. مرجع سبق ذكره، ص125.